الفصل الخامس

جريدة قناة السويس

obeikandl.com

obeikandl.com

جريدة قناة السويس

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: كان وزير الخارجية "الدكتور محمد صلاح الدين" قد أبرق إلى السفارة المصرية في باريس أمراً بأن تشتري من المطبعة أكبر عدد ممكن من نسخ الرسالة، ولعلها اشترت خمسمائة نسخة من اعتمادات الدعاية، وكان الثمن كافيًا لتغطية نفقات الرسالة، وأمر الوزير بأن تقوم السفارة بإرسال هذه النسخ مهداة إلى دور الصحف، وإلى رؤساء الدول، وكبار الساسة في العالم، وبعض هذه الهدايا كانت مرفقة ببطاقات تحمل تحية إلى البابا وإلى مستر كلينت إتلي رئيس حكومة إنجلترا، وإلى "إرنست بيفن" وزير خارجية إنجلترا، وإلى زعماء المحافظين "ونستون تشرشل"، "أنتوني إيدن" وغيرهم، ونشرت صحيفة "لي موند" كبرى صحف فرنسا المسائية مقالاً من عدة أعمدة بقلم أحد محرريها واسمه "جان كنشت" تعليقًا على الرسالة في عدد من أعداد هذه الصحيفة في أواخر يونيو أو أوائل شهر يوليو سنة 1951م، وقالت فيه لشركة قناة السويس: "إن الحقيقة قد ظهرت ولن يسكت المصريون، وإن نهاية الشركة قريبة"، وفي مصر كتب "إدجر جلاد" في عدد من أعداد جورنال ديجبت مقالاً افتتاحيًّا تحت عنوان "رسالة خلدت"، وكتب صحف مصرية مقالات مماثلة، وفي محطة الإذاعة تحدث المذيعون بإفاضة عن الرسالة وصاحبها.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وفي مارسيليا، استقبلني أنا وزوجتي قنصل مصر العام بمرسيليا وقتئذ الأستاذ حسن سليمان الحكيم والسيدة حرمه، وتناولنا طعام الغداء بدار القنصلية، وودعنا القنصل وحرمه في الميناء، وساعة أن لقينا قال الأستاذ حسن الحكيم ما يأتي: "كان رفعت علي ماهر باشا هنا أمس، وسافر إلى سويسرا

ليقضي عطلة الصيف، وطلبناك تليفونيًّا في مكتبك بالسفارة؛ لأن الباشا كان شديد الرغبة في أن يتحدث إليك ليهنئك شخصيًّا، وليطلب نسخة من رسالتك، وسلمت القنصل نسخة مهداة للمرحوم علي ماهر ليبعث بها إليه في سويسرا".

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وفي أواخر أكتوبر سنة 1951م، عاد المرحوم علي ماهر من أوروبا، واتصل بي تليفونيًّا وكانت تهنئته حارة، وطلب مني أن أجتمع به في عائمة بالنيل، كانت ترسو قرب كوبري أبي العلا، وطال اجتماعنا أكثر من ساعتين، وبعد ذلك بأيام دعاني المرحوم علي ماهر إلى مأدبة غداء بداره بالجيزة، وكان أهم ما قاله لي في هذه المقابلات هو أن جيله والأجيال التي سبقت كانت مقصرة بالنسبة لقضية قناة السويس، وأني حملت عنهم هذه الأمانة، وغطيت الموضوع على أكمل وجه، وأنه كأستاذ سابق للقانون الدولي بمدرسة الحقوق بمصر، استمتع بقراءة الرسالة أكثر من مرة أثناء عطلته الصيفية، وسأبين فيما بعد الخطوات التي اتخذها المرحوم علي ماهر، حينما عاد إلى رئاسة الوزارة.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وأما أخي وصديقي الأعز محمد صلاح الدين فقد أعلنني أنه يرفض استقالتي ويصر على الرفض؛ لأني صرت المتخصص علميًّا في قضية مصر، فكيف تستغني وزارة الخارجية عن خدماتي؟! وأفاد أنه سيعمل على تعييني في منصب وزير مفوض أرقى منه إلى منصب سفير، وأن لي أن أختار البلد الذي أمثل فيه مصر، وقد يكون الأنسب أن أعين في الوفد الدائم لدى الأمم المتحدة؛ لأكون الساعد الأيمن للدكتور محمود فوزي، رئيس الوفد المصري وقتئذ، وأجبت صديقي بالإصرار الشديد على الاستقالة لكي أشرح قضيَّة قناة السويس للرأي العام في مصر متحررًا من قيود المناصب العامة، وقلت لصاحبي إذا لم أقم أنا

بهذا هل هناك غيري للقيام بهذا العمل الضخم، وأما عن حاجته لي كوزير خارجية، أو حاجة الدولة لي في تخصصي فإني أضع نفسي كمجرد مواطن مجند في الخدمة العامة متطوعًا تحت تصرف الدولة، كلما رأت حاجة لخدماتي، وبالفعل استعان بي صديقي، أو استعانت الدولة بي في ذلك العام في أكثر من مناسبة أهمها:

أولاً: مسألة اعتقال السفينة البريطانية (إمبايرروش) في خليج العقبة، وقد رفعت إلى مجلس الأمن في صيف سنة 1951م:

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: كانت هذه السفينة تحمل ما يعتبر مهربات حربية إلى إسرائيل، وصدرت إليها الأوامر في شرم الشيخ من القوات البحرية المصرية للوقوف، فلما لم تذعن أطلقت عليها النيران، وألقي القبض عليها لمصادرة ما تحمله، وتقديمها إلى مجلس الغنائم وفقًا لأحكام القانون. وأصيبت إنجلترا بلوثة، ولجأت إلى مجلس الأمن بشكوى ضد مصر. وهي الأولى في هذا المجال، وقرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة وزراية لإعداد دفاع الحكومة المصرية، وكانت اللجنة برئاسة وزير الخارجية، وعضوية المستشار الملكي للوزارة ولمجلس الوزراء أستاذنا الدكتور وحيد فكري رأفت، وتقرر صمي إلى هذه اللجنة، واجتمعنا ليالي متصلة بمبنى الحكومة ببولكي بالإسكندرية، وأعدت مذكرة مفسرة ابرق بها إلى الوفد الدائم في نيويورك، وكان لي شرف معاونة أستاذنا وحيد رأفت في صياغة المذكرة، وأشار سيادته بأن تودع الحكومة المصرية في سكرتارية مجلس الأمن نسخًا من رسالتي كأحدث مرجع علمي عالج المسألة، ونوه بيان الحكومة بهذا المرجع المعتمد من جامعة باريس.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وفي اليوم الذي أصدر فيه مجلس الأمن قراره، زارني بمكتبي بالقاهرة مراسل وكالة "رويتر"

للأنباء، وسألني بماذا أنصح حكومة مصر إذ صدر القرار في الساعة الخامسة بعد ظهر ذلك اليوم بتوقيت القاهرة ضدنا، وأجبته فوريًّا بأننا لن ننفذ القرار، وسنعتبره مجرد توصية من مجلس الأمن، وذكرت له نصوص ميثاق الأمم المتحدة المؤيدة لهذا النظر، وانصرف ممثل "رويتر" فاتصلت بوزير الخارجية بالإسكندرية تليفونيًّا لأروي له حديثي مع "رويتر"، وكان مقرراً أن يجتمع مجلس الوزراء بعد محادثتي بدقائق، فأجابني صلاح الدين أنه قبل أن يسمع مني رأيي يرى هذا الرأي، وأنه سيعرضه على مجلس الوزراء، ومن يتصفح عدد الأهرام الصادر في اليوم التالي يجد في صفحته الأولى نص قرار مجلس الأمن ضدنا، ويجد نص حديثي لرويتر، ونصر قرار مجلس الوزراء بنفس المعنى، بل وألفاظ حديثي لرويتر تقريبًا.

ثانيًا: إلغاء معاهدة 26 أغسطس سنة 1936م:

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: كانت حكومة الوفد ـ بعكس ما رواه خصومها ـ جادة من أول يوم لها في الحكم بإلغاء معاهدة 26 أغسطس سنة 1936م، إذ فشلت المفاوضات بينها وبين بريطانيا، ولم تقبل حكومة إنجلترا أن تجلي آخر جندي بريطاني عن مصر، وقد فشلت مفاوضات صلاح الدين ـ بيفن، وأصدر محمد صلاح الدين تعليماته للدكتور وحيد رأفت من ناحية، ولشخصي من ناحية أخرى بإعداد صيغة مراسيم بقوانين لإلغاء المعاهدة المشئومة، وعقدنا في جو من السرية المطلقة عديداً من الاجتماعات بعضها بيني وبين وزير الخارجية، وتم بعضها في بيتي بشارع الهرم، وفي أوقات من الليل، وبعضها بمكتب الوزير بوزارة الخارجية، كما عقدت اجتماعات بيني وبين الدكتور وحيد رأفت في مكتبه بهيئة الرأي بمجلس الدولة، وفرغنا في

أواخر سبتمبر تقريبًا من صياغة المراسيم بقوانين الإلغاء في 8 أكتوبر سنة 1951م، وألقى الزعيم الراحل المغفور له "مصطفى النحاس باشا" بيانه الذي قدم به مراسيم الإلغاء، والذي قال فيه "من أجل مصر وقّعت المعاهدة، ومن أجل مصر ألغيت هذه المعاهدة"، وكنت في نفس اللحظة جالسًا بأحد استوديوهات الإذاعة بشارع علوي حتى إذا انتهى بيان الحكومة، سمع الناس صوتي على موجات الأثير معلقًا وشارحًا لمراسيم الإلغاء. وقد تكلمت في تلك الليلة في الإذاعة باللغة العربية، وأذعت كلامي باللغة الفرنسية، وكذلك باللغة الإنجليزية على موجات مختلفة، وفي فترات مختلفة، وأحسست براحة نفسية عميقة؛ ذلك أن حكومة الوفد كانت قد اعتقلتني وزجّت بي في غياهب السجن، لأني عارضت المعاهدة في سنة 1936م، وحكومة الوفد ونفس رئيسها مصطفى النحاس استعانت بي في إلغاء المعاهدة، وهو ما أعلنته في مذكرة مني لوزير خارجية إنجلترا في أواخر سنة 1935م، ونفس الكلام الذي قلته وسجنت من أجله سنة 1936م، أصبح الأسانيد القانونية لإلغاء المعاهدة في 8 أكتوبر سنة 1951م!!

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وكانت حكومة العمال في إنجلترا، ووزير خارجيتها يومئذ "هيربرت موريسون" غبية إلى أقصى درجات الغباء، فقدً أطلقت السفاحين من القاعدة العسكرية في منطقة قناة السويس لذبح المصريين وإراقة دماء الأبرياء، ومنهم الشهداء من رجال البوليس الذين قاوموا في الإسماعيلية وحصدتهم النيران. وأشهد أن محمد صلاح الدين أطلق لمشاعره الوطنية العنان وقام بعمل ضخم أيده النحاس الذي كان شديد العناد والإصرار على تحدي الإنجليز. وأذكر أن حكومة إنجلترا في عديد من مذكرات وزير خارجيتها، وكنت أقرأها أولاً

بأول، كانت تتوسل إلى مصطفى النحاس أن يخفف من قيود تفتيش السفن المشتبه في حملها مهربات لإسرائيل سواء عبر قناة السويس أو في خليج العقبة، وفي مضايق تيران وشرم الشيخ، ولكن النحاس لم يقبل في هذا الأمر لينًا أو مساومة، وغلب سياسة وزير خارجيته صلاح الدين، ومن أجل ذلك، ولهذا السبب بالذات، تآمرت الصهيونية العالمية مع حكومة إنجلترا لإقالة حكومة الوفد بأي ثمن، ولو بارتكاب جرائم بشعة. وإني أتهم عملاء الصهيونية والاستعمار بجريمة حرق القاهرة في يناير سنة 1952م، تلك الجريمة التي أعد لها ورتب بهدوء للوصول إلى إسقاط حكومة النحاس بأي ثمن.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: أقول هذا مستنداً إلى معلومات سبقت الحريق بأيام، رواها لي صحفي أمريكي، ذلك أني كنت أستقبل الصحافيين الأجانب بصفة غير رسمية، وأحدثهم في القضية في ندوات ومؤتمرات، وقت تأزم العلاقات بعد إلغاء المعاهدة، وكنت ألتقي بهم في ولائم أعددتها لهم، وقد توثقت الصلة بيني وبين صحفي أمريكي، كان يمثل صحيفة "هيرالد تريبيون" التي تصدر في باريس، وكان يحضر اجتماعات يدعى إليها الصحفيون الأجانب بالسفارة البريطانية، وكذلك كان يحضر اجتماعات مع السفاح "أرسكين" وغيرهم من العسكريين الإنجليز في القاعدة البريطانية بمنطقة قناة السويس، وكان يتبرع بنقل ما يجري في هذه الاجتماعات لي أولاً بأول. وذات يوم اتصل بي في ساعة متأخرة من الليل وطلب مني مقابلة في الحال.

وأنهى الدكتور مصطفى الحفناوي أنه كان في "فايد" وعرف أن مؤامرة تدبر لإسقاط الحكومة، بحمل الملك على إقالتها، وقد تكون هذه المؤامرة أعمال غوغائية عنيفة ترتكب ضد الأجانب والمنشآت

العامة بالقاهرة لإثبات أن الحكومة عاجزة عن حماية الأمن، وأن أرواح الأجانب وأموالهم في خطر شديد. وفي الصباح المبكر اجتمعت بصديقي "صلاح الدين" وأفضيت له بما سمعته من الرجل الأمريكي العائد من "فايد"، وتحدثت تليفونيًّا مع زميله وزير الداخلية الأستاذ "محمد فؤاد سراج الدين" وتواعدا على الاجتماع بي في مكتب وزير الخارجية في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر، وتم الاجتماع الثلاثي وسمع سراج الدين الوقائع، كما رواها لي الصحفي الأمريكي، فنفى سراج الدين احتمال حدوث أي شيء، وادعى أن سلطات الأمن في القاهرة تسيطر على الموقف سيطرة تامة، وتبين أنه كان مخدوعًا، فبعد يومين اتنين حدث حريق القاهرة، واختلط الحابل بالنابل، وكان الحريق مسلطًا بصفة خاصة على منشآت أجنبية مثل بنك باركليز وغيره، وعلى الأماكن التي يوجد بها أجانب مثل فندق شيبرد، وقتل وإحراق إنجليز وغيرهم. واضطرت الحكومة في آخر النهار للاستعانة بالجيش للسيطرة على مجريات الأمور. وحدث ما قاله الصحفي الأمريكي. ذلك أن الملك فاروق قبيل منتصف الليل أصدر أمرًا بإقالة وزارة الوفد، وأمرًا آخر إلى رفعة المرحوم علي ماهر بتشكيل الوزارة.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: ومنذ اليوم التالي لم يمض يوم واحد إلا واجتمع بي الدكتور صلاح الدين في بيته بالمعادي أو بَيتي بشارع الأهرام أو في مكتبي بعمارة أوزيريس بقصر الدوبارة، ورغب في ممارسة المحاماة، وقد حدثت الإقالة أثناء وجوده في باريس على رأس وفد مصر لدى الأمم المتحدة، وبعد عودته لازمني وأفضى برغبته في ممارسة المحاماة، ودعوته لمشاركتي في مكتبي فاعتذر، وأفاد أنه ارتبط بوعد بمشاركة صديق له أسبق مني في صداقته، وهو الأستاذ حسن النحاس المحامي، ولكنه مع ذلك كان يصل من المعادي إلى القاهرة كل صباح فيبدأ يومه بالاجتماع بي.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وأما عن شركة قناة السويس وموقفها مني كما حدده الإنذار الذي وجهه لي رئيسها "شارل رو"، فقد بعث بشكوى ضدي إلى وزير الخارجية المصرية قال فيها إن شركته كانت كريمة في معاملتي ورحبت بي وسمحت لي بالاطلاع على محفوظاتها أثناء اشتغالي بالسفارة المصرية في باريس، وكان جزاؤها مني أني طعنتها ومزقتها إربًا في رسالتي التي قدمتها لجامعة باريس، وأن "شارل رو" يعتبر ذلك من فبَلي عملاً لا يليق بعضو في السلك السياسي، ويعبر عن عميق حزنَه وتأثره، وختم شكواه بطلب معاقبتي على هذا الفعل. وقد أطلعني وزير الخارجية على هذه الشكوى، وأمر بحفظها وعدم الرد على كاتبها.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وأردت جس نبض الصحافة المصرية بمقالات عن قناة السويس أعددتها للنشر، فامتنعت الصحف والمجلات العربية من غير استثناء عن نشر كلمة واحدة. واضطررت لأن أطلب من الحكومة رخصة بصحيفة أسبوعية اسمها "قناة السويس"، ومنحتني الحكومة هذا الترخيص، وعكفت على إفراغ النص الفرنسي من رسالتي في كتب باللغة العربية بعنوان قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، وقسمتها إلى أربعة أجزاء كالآتي:

الجزء الأول : في تاريخ القناة وأصول المشكلات المعاصرة.
الجزء الثاني : النزاع المصري البريطاني في قناة السويس.
الجزء الثالث : المرور وحرية الملاحة في قناة السويس.
الجزء الرابع: إدارة قناة السويس ـ شركة قناة السويس ـ وزارة قناة السويس.

وكل هذه الأجزاء تجاوز عدد صفحاته خمسمائة صفحة من القطع الكبير، وقد صدرت في المدة من أغسطس سنة 1951 إلى يوليو سنة 1956م.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وكان حتمًا أن أتغلب على خصوم القضية الذين قال عنهم "شارل رو" إنهم أصدقاء الشركة الذين يستعد بهم ضدي، وأولهم الملك فاروق، ثم الأحزاب السياسية والحكام من غير استثناء. وقد فوجئت بزيارة لي من الأستاذ الدكتور حسن حسني السكرتير الخاص للملك فاروق الذي هنأني على رسالتي باعتباره باحثًا تناول قناة السويس من الوجهة التاريخية في رسالة دكتوراه سبقت رسالتي، ولكنه اعتذر لي بأنه وقع في أخطاء جسيمة لأنه اعتمد على مراجع أوروبية مضللة حتى إنه وصف "فرديناند دي لسبس" بأنه مهندس كبير، وتبين في مؤلفاتي أن "دي لسبس" لم يتعلم الهندسة، ولم يتعلم أي لون من ألوان التعليم العالي، وإنما كان مغامرًا اشتغل من أجل التمكين للغرب من استعمار الشرق، ونهب ثرواته الطبيعية واحتكار أسواقه بقناة السويس. وأشار الدكتور حسني بأن أهدى نسخة من رسالتي للملك فاروق وذكر أنه مهتم بالموضوع. وعلمت فيما بعد أن الملك فاروق كان حاقدًا على شركة قناة السويس لأنها تحدته ورفضت تعيين كريم ثابت وإلياس أندراوس عضوين في مجلس إدارة الشركة، وتأزمت العلاقة بين القصر والشركة إلى حد أن الملك طلب من المرحوم مصطفى النحاس وقت رئاسته للوزارة البحث عن وسيلة قانونية لطرد هذه الشركة من مصر لأنها تحدت الملك وشقت عصا الطاعة عليه، وسافر النحاس إلى باريس في يوليو سنة 1950م لبذل مساعيه الحميدة وسويت المسألة بقبول الشركة تعيين المهندس أحمد عبود عضواً بمجلس إدارتها، وتعيين إلياس أندراوس مندوبًا لمصر لدى شركة قناة السويس، ورفضت اسم كريم ثابت. وقد أفضى لي صديقي وزير التجارة يومئذ بهذه المعلومات لذلك لم يكن عجبًا أني تلقيت من القصر كتابًا بتوقيع كبير الأمناء المرحوم عبد اللطيف طلعت أبلغني فيه تهنئة الملك لي على الرسالة، وكان الكتاب يفيض

بعبارات المدح والتقدير التي وردت في الكتاب، على خلاف ما جرت به العادة في مثل هذه المناسبة. ودعاني الدكتور حسن حسني لزيارته بقصر عابدين، وأبلغني أن الملك فاروق أمر بأن توضع تحت تصرفي أوراق خلفها جده الخديوي إسماعيل في موضوع قناة السويس علّي أن أجد فيها ما يفيدني في البحث. وكانت هذه الأوراق باللغة التركية، وقد نقلها إلى اللغة العربية الركيكة مترجمة بالقصر، ومنها عرفت حقيقة الدور الجبار الذي لعبه إسماعيل ضد دي لسبس وشركة قناة السويس والمعركة التي خاضها ضدهم والتي كلفته عرشه على الرغم من سلوكه وأخطائه الأخرى، وقد كان حتمًا أن أورد هذا كله في الجزء الأول من كتابي، ودافعت عن إسماعيل دفاعًا مازلت أومن به أشد الإيمان، وقلته علانية لقادة ثورة يوليو سنة 1952م حينما قامت الثورة، وأكثر من ذلك دعيت لإلقاء محاضرة في الموضوع بجمعية الدراسات التاريخية بأرض المعرض الزراعي وحضرها الوزراء جميعًا وكثيرون من الوزراء السابقين. ومن هذه الناحية عرفت كيف أقطع الطريق على دسائس شركة قناة السويس، واستعداد القصر واستعماله ضدي.

ويستمر الدكتور مصطفى الحفناوي: ودعاني صديقي الأستاذ فكري أباظة لشرح القضية في محاضرة بنقابة الصحفيين عن قضية قناة السويس، وكان فكري أباظة يومئذ نقيب الصحافة، وعقّب على محاضرتي بخطاب مشحون بالانفعالً حتى إنه بكى وأبكى الحاضرين، وكذلك حاضرت في دارً حزب مصر الفتاة، وفي أماكن متعددة بالقاهرة والإسكندرية، وفي مدرجات الكليات الجامعية ومعاهد العلم. أما عن مواقف الحكومات التي تعاقبت مني، فقد كانت ودية للغاية، وبيان ذلك ما يأتي:

دعاني رئيس مجلس الوزراء المرحوم الدكتور علي ماهر لمقابلته بمكتبه وتحدث معي في حتمية الاستعداد لتصفية شركة قناة السويس، وأفاد أنه قرر إنشاء وكالة وزارة ملحقة بمجلس الوزراء يكون التجهيز والاستعداد للتصفية مهمتها، وأن أعين شخصيًا في هذا المنصب ليتم تنفيذ ذلك كما أتمنى، وطلب مني أن أستعين بمجلس أعلى لشئون قناة السويس، تاركًا لي اختيار أعضائه، وأمرني بإعداد المراسيم والقرارات اللازمة لذلك في سرية تامة، وأن أسلم مشروعها في أقرب وقت ممكن. وتصادف أني كنت قد حجزت مكانًا لي بالباخرة الإيطالية "أسبيريا" من الإسكندرية في طريقي إلى باريس، وأني ارتبطت بموعد هام مع موكلين لي هناك، وأفدته أني مسافر في اليوم التالي، فقال ـ رحمه الله ـ إن سفري هذا لا يمنعني من إعداد الصيغة التي طلبها، وأمر بأن أبعث إليه بداخل الحقيبة الدبلوماسية من سفارة أقرب بلد في أوروبا أصل إليها. ومن أجل ذلك حملت ضمن أمتعتي آلة كاتبة عربية لإعداد الصيغ وكتابتها بيدي مراعاة للسرية التامة. وأبحرت "أسبيريا" في موعدها، وبعد تناول الإفطار في صباح يوم رحيلي جلست في مكان منعزل بأحد صالونات الباخرة، وبعد تناول فنجان من القهوة أمسكت بالقلم لكتابة الصيغ المطلوبة، وسمعت إذاعة القاهرة الصباحية، وجاء في نشرة الأخبار أن أزمة وزارية حدثت في القاهرة، وأن ماهر قدم استقالته وقبلها الملك فاروق، وعهد بتشكيل الوزارة الجديدة إلى المرحوم الأستاذ أحمد نجيب الهلالي. وعلى الفور طويت أوراقي ولم أكتب شيئًا قط، واعتبرت المسألة منتهية.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وبعد هذه الرحلة عدت إلى القاهرة، ولم أطلب مقابلة رئيس الوزراء الجديد، وإنما انصرفت لتجهيز أول عدد من جريدة قناة السويس. وبعد ظهر أحد الأيام تلقيت مكالمة تليفونية من ديوان الملك تدعوني لمقابلة رئيس الديوان

الدكتور حافظ عفيفي بمكتبه بقصر عابدين في الساعة العاشرة من مساء ذلك اليوم، ولم أكن قد عرفت المرحوم حافظ عفيفي من قبل، وحينما قابلته بادرني بالسؤال الآتي: هل دعاك رئيس الوزراء الجديد لمقابلته؟ وأجبت بالنفي. فقال رئيس الديوان: إنه سيدعوك حتمًا ليحدثك ويتباحث معك في الموضوع الذي تكلم معك فيه سلفه قبل استقالته. وأضاف: إن الملك أصدر تعليماته بذلك إلى رئيس الوزراء. ثم قال لي: قريبًا جدًّا سيصلك تقدير ملكي كبير، وإني أهنئك من الآن، وكان يضغط على كلمة "كبير"، ونقلت الحديث إلى صديقي صلاح الدين ليفسره فكان تفسيره إنها رتبة، وقد تكون الباشوية دون مرحلة البيكوية. ولعل الملك مستمر في غضبه من شركة قناة السويس، ويريد أن يكيد لها. وإذا كان الأمر كذلك فما الذي منع وطنيًّا من استغلال الفرصة من أجل القيمة التي تخدمها؟ ولماذا لا تحصل على الرتبة لتكسبك جاهًا يفيدك في المعركة ضد الشركة؟.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وسرعان ما دعاني المرحوم الأستاذ نجيب الهلالي لمقابلته برئاسة مجلس الوزراء، وطالت المقابلة، ولكن من غير طائل فقد كانت عبارات الهلالي فلسفية، وعبر عن مخاوفه الشديدة من الشركة، وقال إن الحكومة يجب أن تسير في هذا الموضوع الذي أوصى به الملك بحذر شديد لأنه سيقابل بتحديات من الدول الكبرى التي تساند الشركة من بريطانيا وأمريكا. يجب أن نتأمل طويلاً ونبحث عن الوسيلة التي لا تستفزهم، وسنجتمع مرات أخرى لنستأنف الكلام في هذا الموضوع، وأوصيك بالكتمان، وألا تفضي بكلمة عنه للصحفيين الذين سيلقونك، وأنت خارج من مكتبي. وإني سأواصل بحث الموضوع مع القصر الملكي. وانصرفت من سراي رئاسة مجلس الوزراء، ولم أعد إليها في عهد المرحوم الهلالي الذي لم يعمر، وقد خلفه حسين سري، ولم يدعني قط

لمقابلته، ثم توالت الأزمات مسرعة، واستقال حسين، ودعي أحمد نجيب الهلالي لتشكيل وزارته الثانية التي عمرت يومًا واحدًا، وأطاحت بها وبنظام الحكم برمّته، وبعرش فاروق وبالملكية ثورة 23 من يوليو سنة 1952م.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وبأمر إلى قيادة الثورة من فاروق قبل اعتزاله عن العرش، كلف علي ماهر من جديد بتشكيل الوزارة، واكتفيت بتهنئته ببرقية ولم أسع إليه. وفي الأسبوع الثالث بعد توليه الحكم اتصل بي ودعاني لمقابلته بمكتبه برئاسة الوزارة، وكانت الساعة العاشرة صباحًا، وقابلني ـ رحمه الله ـ هاشًّا باشًّا، وقال لي: "كان يجب أن أعودك منذ اليوم الأول، ولكن أنت تعرف الظروف العصيبة التي قبلت فيها الحكم، فانتظرت ريثما تميل الأمور إلى الاستقرار، والآن نستأنف الحديث في موضوعك. ألديك مانع من أن تشتغل معنا؟"، قلت: "أشتغل بماذا يا رفعة الرئيس؟"، قال: لا حاجة لوكالة الوزارة التي حدثتك عنها في وزارتي السابقة. وأرى تعيينك في منصب سياسي.. منصب وزير دولة بمجلس الوزراء، ويكون موضوع قناة السويس في مقدمة اختصاصاتك، وتستعين في نفس الوقت بمجلس أعلى. فهل يا ترى فكرت في أسماء أعضاء هذا المجلس منذ لقائنا في المرة السابقة؟ قلت له: نعم يا رفعة الرئيس، إني أرشح الآتين: الدكتور عبد الحميد بدوي باشا ـ وهذا لا يتعارض مع منصبه في محكمة العدل الدولية طبقًا لميثاق المحكمة ـ وأرشح الدكتور صلاح الدين وزير الخارجية الأسبق، والمهندس طراف علي، والأستاذ حسين كامل سليم عميد كلية التجارة، وأسماء أخرى ذكرتها له.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وعقّب رئيس الوزراء علي ماهر.. بقوله: "على بركة الله، اتفقنا. وأطلب منك إعداد مشروع

مرسوم إنشاء المجلس بعد أن تحدد اختصاصاته، وأسماء الأعضاء، وعليك أن تسلمني المشروع في أقرب وقت، وإذا لم تجدني بمكتبي ضعه في مظروف سري وسلمه إلى محيي الدين فهمي سكرتير عام مجلس الوزراء. واتفق معي ـ رحمه الله ـ على ترك مكتب المحاماة، وأن أنتظر استدعاءً لحلف اليمين أمام أوصياء العرش. ثم أوصاني بالسرية التامة قائلاً: "لا تقل كلمة واحدة للصحفيين، وحذار أن يستدرجوك لتفضي بما عندك، وأنت تعلم أن الشركة سوف تذعر، وأن الإنجليز من وراء ظهرها يتربصون، وقد تتعقد الأمور، فكن حذرًا وكتومًا".

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: واستبقاني رئيس الوزراء بمكتبه وقتًا طويلاً، وكان يدخل حجرته بعض الوزراء يعرضون عليه أوراقًا، وعرفت منهم الأستاذ محمد علي نمازي، وكلما هممت بالانصراف كان يستبقيني ويقدمني لزملائه، ثم أذن لي بالانصراف. واستوقفني بفناء قصر الرئاسة صحفيون أذكر منهم الأستاذ عبد الحليم الغمراوي مندوب الأهرام، وكان شديد الإلحاح في السؤال عما جرى بيني وبين رئيس الحكومة؟ وقلت لهم "لا شيء" إني كنت أقدم التهاني لمعالي رئيس الوزراء. ثم تظاهرت بالانشغال بموعد هام، وأسرعت بمغادرة مبنى رئاسة الوزراء.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وكنت قد أصدرت العدد الأول من جريدة "قناة السويس" في أيام الوزارة الأولى للمرحوم نجيب الهلالي، واشترك في تحرير هذا العدد الأساتذة: المرحوم محمد علي علوبة باشا، والدكتور محمد صلاح الدين باشا، الذي حرر افتتاحيته، وساهم في تحرير أعداد تالية الزعيم المغربي الأستاذ علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال في مراكش، وكان يقيم يومئذ بالقاهرة. وزلزلت الشركة وشنت ضدي حربًا جنونية ولجأت فيها

لأقذر الأساليب وأكثرها خسة، ذلك أن هذه الصحيفة لم تكن لديها الموارد التي تعيش عليها الصحف؛ فلا إعلانات ولا إعانات، وكان العدد الواحد يتكلف مبلغًا لا يستهان به، ولا يقل بأية حال عن مائتين من الجنيهات تسدد من مالي الخاص. حاربتني الشركة بحيلة خبيثة، إذ اتصل مكتب العلاقات العامة فيها، وموظفوها المصريون، ومنهم ضباط بوليس سابقًا، بمتعهدي توزيع الصحف: ماهر فراج وأمثاله، وعقدوا معهم اتفاقية مفادها أن تشتري الشركة منهم نسخ عدد بالكامل، وتدفع المبلغ للمتعهد فور تسليمه الأعداد، لا لكي تحرق بمعرفة الشركة أو المتعهد، ولكن لكي ترد الأعداد مربوطة بالدوبارة كما سلمت للمتعهد، وتعاد إليّ. وكنا نبحث عن الصحيفة في أي كشك ولدى أي بائع فلا نجدها، ويوزع من العدد عدد من النسخ لا يبلغ خمسين نسخة في أحسن الظروف والباقي مرتجع. وبعد العدد الرابع عجزت عن الاستمرار فامتنعت عن تسليم الأعداد للمتعهدين وألحقت بمكتبي موظفين كتابيين كانت مهمتهم نسخ عناوين قراء من الدليل العام، وأدلة التليفونات غيرها، وإرسال الأعداد بالبريد لأكبر عدد ممكن من القراء. وكان عجبًا أن كثيرين كانوا يردون الأعداد بالبريد خوفًا من مطالبتهم بالاشتراك السنوي، فكنا نكتب لهم معلنين أننا لن نطالب باشتراكات، ونكتفي منهم بالتفضل بقراءة الصحيفة، والله وحده يعلم ما إذا كانوا قرؤوها أم استعملوا الورق في أغراض غير القراءة.

وكان لا بد أن أرد على تحرش الشركة بجريدة قناة السويس على النحو الذي ذكرته بضربة موجعة سددتها إلى قلبها في سهولة ويسر. ذلك أني نشرت في أحد أعداد الصحيفة وفي داخل إطار لافت للنظر بيانًا مضمونه أن مصطفى الحفناوي بوصفه محاميًا يعلن عن استعداده للمرافعة مجانًا وبلا أتعاب في أية قضية ترفع من كائن كان ضد شركة قناة السويس. وفور ظهور هذا النبأ زحفت إلى مكتبي في القاهرة

جحافل عمال الشركة وأعضاء نقابات العمال في مدن القناة الثلاث في بور سعيد برئاسة الرجل الشجاع المرحوم عبد الحميد الألفي، وفي الإسماعيلية برئاسة محمد علي قنديل، وفي السويس، وسرعان ما تكتل من ورائي خمسة آلاف رجل كانوا يعملون في القناة في خدمة الشركة مباشرة أو تحت ستار مقاولين كانت تستعملهم الشركة ستاراً للمباعدة بين العمال وبين الشركة في الحقوق، وإنكار أنها رب العمل بالنسبة لهم، وكان العمال يتوارثون، حتى إن امرأة اسمها "مدام جا ران" ورثت صفتها كمقاول توريد عمال عن زوجها المتوفى. جاءني هؤلاء لأطالب لهم بحقوقهم طبقًا لتشريعات العمل. وتخاذلت وتقاعست ومالت ضد الشركة نقابات موظفيها، فكان بعض أعضائها يقابلوني سراً للشكوى، ولا يظهرون ولا يقاضون الشركة. ورفعت العديد من الدعاوى لصالح النقابات أمام دوائر العمال، وهيئات التحكيم في منازعات العمل الملحقة بمحكمة الاستئناف العليا، وكانت تشكل دائرة من دوائر المحكمة، وبلغ عدد القضايا المنظورة ضد الشركة أكثر من أربعين قضية شغلت مكاتبها ليل نهار، وشلّت حركتها، واستغرقت نشاط القسم الإداري فيها، وكان رئيسه فرنسي اسمه مينيسيه، وكانت مكاتب الترجمة بإدارة الشركة تشتغل إلى ساعات متأخرة من الليل في ترجمة الإعلانات والمذكرات، وكانت مكاتب أخرى تشتغل في إعداد الرسائل والبرقيات لإدارة الشركة في باريس. واستعانت الشركة بنخبة من كبار المحامين حصلوا منها على عشرات الألوف من الجنيهات كأتعاب في هذه القضايا، ونذكر من هؤلاء المحامين: المرحوم محمد علي رشدي، ومقصود بالإسكندرية، وسانجوينتي بالإسكندرية، وأيوب بالإسكندرية، وألبير تاجر بالقاهرة. وقد طرحناهم أرضًا ودوخناهم واحداً بعد الآخر. وكانت الادعاءات العمالية خطيرة وأهمها: المطالبة بمساواة العامل المصري بالأجنبي في الأجر وجميع المزايا وبأثر رجعي منذ

التحاق كل من العمال بخدمة الشركة. وقد نظرت هذه القضية في دائرة برئاسة المستشار يحيى مسعود، وعضوية المستشار مهدي الديواني، وكان الرجلان مثلاً رائعًا في القوة وفي الحق، وفي الإيمان الوطني. وقد قررت المحكمة نظر النزاع في جلسة خاصة، وطلب مني الأستاذ يحيى مسعود أن أستهل مرافعتي بشرح ظروف وجود شركة قناة السويس في بلادنا، فكانت المرافعة ـ التي استمرت ساعات طوالاً ـ محاضرة عن قناة السويس، ولون الشركة الاستعماري، وجرائم الشركة، وكانت القاعة تضيق بالجمهور، وفيهم بعض رجال القضاء. وحكمت الهيئة لصالح النقابات في هذا النزاع، وطعنت الشركة في الحكم بالنقض وخسرت الدعوى، وطعنت في مجلس الدولة ورفض طعنها. وشكلت لجان في وزارة التجارة لترجمة الحكم إلى أرقام، وبين أنه بالنسبة للأثر الرجعي يرتب على الشركة التزامًا بمبلغ أكثر من أربعة عشر مليونا من الجنيهات. وتخاذلت الشركة وتراخت وتلاعبت وتمنعت في ذلك برعاية خاصة من بعض رجال وزارة التجارة المشرفة على الشركة، ووقع التأميم قبل تنفيذ الحكم، ثم وقع العدوان الثلاثي الغاشم الذي باء بخيبة الأمل، وجرت المفاوضات بيننا وبين مساهمي شركة قناة السويس السابقة، وحوسبت الشركة، وخصمت الحكومة تلك الملايين من التعويض الذي كان قد استحق للمساهمين، وتنازل العمال عن الملايين التي استحقت لهم لصالح خزانة الدولة تنازلاً شفع بقانون نص على عدم الاعتداد بذلك الحكم، وهذا مع إبرام اتفاقية تعويض مساهمي الشركة المؤممة. وترافعنا في قضايا أخرى لا نستطيع أن نحصيها، وأصيبت الشركة من فرط ما أصابها قضاءً بما يشبه اللوثة، وكان العمال أشداء في منازلتها أمناء في تنفيذ تعليماتنا، وكانوا يوزعون جريدة "قناة السويس" في مكاتب الشركة، وفعلوا أكثر من ذلك مما سنبينه فيما يلي.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: ولم يكن توزيع صحيفة قناة السويس هو المشكلة الأهم، وإنما كانت مشكلتي هي التمويل، وهذا هو اللغز الذي ظل خافيًا على الناس كل الوقت، وما كان في مقدوري أن أمد يدي للحكومة أو للذين يباركون الحركة التي أخذت نفسي بها؛ ذلك لأنه لا يقتل أي عمل وطني إلا أن يفقد الناس ثقتهم في أمانة القائم بهذا العمل، وأن يتهم بأنه يرتزق منه أو يستفيد منه حتى يصبح هذا العمل وكأنه احتراف. ومن ناحية أخرى لم يكن هناك استعداد للتضحية أو التبرع أو معاونة أيًّا كانت لجريدة تطالب بتصفية شركة قناة السويس. فكان لا بد أن أعتمد على الله أولاً ثم على نفسي ومواردي الخاصة، وهذه الموارد كانت إيراد مكتب المحاماة، وقد رصدت فائض هذا الإيراد على هذا العمل الوطني بعد تغطية النفقات الضرورية جدًّا لبيتي وأولادي.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: كنت محاميًا ناجحًا، ولم أكن أعول كثيراً على القضايا والمنازعات المحلية، وإنما كنت أتقاضى أتعاب سخية من الشركات العالمية التي كانت لها أعمال في مصر، وكان من بين هذه الشركات وفي مقدمتها "الشركة الملكية الهولندية لأعمال الموانئ بأمستردام" وشريكتها الفرنسية شركة باتينيول للإنشاء. وكانت هاتان الشركتان قد خسرتا في عملية إنشاء قناطر أدفينا مليونًا ونصف المليون من الجنيهات خسارة فعلية مؤكدة. وقد ذكرت في فصل سابق أني حذرت الشركتين في مايو سنة 1948م، وقبل تنفيذ العملية حذرتهما شفويًا وكتابة من أن خسارتهما في العملية لن تقل عن مليون جنيه مصري. ثم تركت المحاماة، وانتهت صلتي بالشركتين بتعييني في منصب بسفارة مصر في باريس، ونقلت اسمي في سنة 1950م إلى جدول المحامين غير المشتغلين. وفي شهر مارس سنة 1951م زارني بمكتبي بالسفارة رئيس الشركة الهولندية صديق المسيو "دراب" وأبلغني أن العملية

تمت في موعدها، وسلمت فعلاً للحكومة المصرية، ولكن خسارة الشركتين في العملية بلغت مليونًا ونصف المليون من الجنيهات. وقال إنه لا أمل لشركته ومعها الشركة الفرنسية في الحصول على أي تعويض إلا إذا أثرت بنفسي دعوى التعويض، وأطرائي حينما أبلغني أن الأستاذ "مارسيل فالين" كبير علماء القانون الإداري في جامعة باريس كان قد درس ملف المشكلة حينما طلب منه بيان الرأي القانوني في الظروف التي عاصرت التعاقد وتنفيذ العملية، وقرأ فيما قرأه في الملف المذكرات التي سبق أن رفعتها للشركتين محذرًا من سوء العاقبة، والتي شرحت فيها النصوص الخبيثة في العقد، ومسألة استحالة النقليات بسكك حديد الحكومة المصرية، ومشكلة عدم وجود نحاتين للجرانيت في مصر، وغير ذلك فأشار على الشركتين بتوكيلي في القضية، ولما علم أني تركت المحاماة والسلك السياسي. أشار بمحاولة إقناعي بالاستقالة والعودة للمحاماة لقاء أي تعويض مالي أطلبه. وشكرت الأستاذ الكبير لحسن ظنه، كما شكرت الزائر الهولندي المسيو "دراب" وأكدت له أني سوف أستقيل وأعود للمحاماة، فما حاجة شركته وزميلته الفرنسية للاتفاق على أي تعويض؟! وإنما أطلب إمهالي أشهرًا قلائل، وهذا ما فعلوه، ولذلك لما علم "دراب" ـ وكان يداوم على زيارتي في باريس ـ بخبر مناقشة رسالة الدكتوراه الخاصة بي بجامعة باريس، وموعد المناقشة حضر خصيصًا من هولندا، ومعه معاونه المستر "فورز" وحضر معهما في جلسة مناقشة الرسالة المسيو "لاميت" سكرتير عام شركة باترميول، واحتفلت الشركتان بنجاحي وتوفيقي؛ وذلك جريًا وراء هدفهما، وهو عودتي للمحاماة لأطالب الحكومة المصرية بتعويض الشركتين وأبين الأسس القانونية للتعويض، وكان الاعتقاد الذي تسلط عليهما هو أنه لا يوجد بين المحامين في مصر من يستطيع الإحاطة بظروف هذه العملية، والدفاع عن حقوق الشركتين، والخطر المحدق بهما

معًا سوى كاتب هذه السطور. وقد أبرقت لوزير الخارجية بالاستقالة، وسمحت لنفسي أن أجتمع برئيس الشركتين وأتعاقد معهما على هذه القضية. وقد قالت الشركتان دون تردد "اطلب ما شئت وستجاب"، وما أنا بحاجة لذكر أرقام، وإنما أكتفي بأن أقول إن النزاع كان أضخم نزاع من منازعات الأشغال العامة، رفع إلى القضاء الإداري في مصر منذ مولد مجلس الدولة في مصر، حتى ساعة كتابة هذه السطور، والضخامة ليست فقط في رقم الخسائر والمبالغ المطالب به، ولكن في حلقات القضية وملفاتها التي كانت تشغل دولابًا كاملاً في مجلس الدولة، ودواليب عدة حجرات في مكتبي، وكانت أسس المطالبات مبنية على نظريات مستحدثة في القانون الإداري، وفي قضاء مجلس الدولة الفرنسي، وجديدة بالنسبة لمجلس الدولة المصري، ويكفي أن أذكر أن إعداد صحيفة الدعوى وملفات المحكمة والمذكرات الضخمة التي تبودلت بيني وبين إدارة الحكومة، استغرقت سنوات؛ فقد رفعت الدعوى في آخر صيف سنة 1951م، وترافعنا في جلسة خاصة يومًا في أواخر سنة 1956م، أقول هذا كله لأطمئن القارئ الكريم إلى أنه إذا علم أن الشركتين المذكورتين قد سددتا لمحاميهما أتعاب القضية مقدمًا ومؤخرًا والتي تجاوزت في مجموعها بقليل مائة ألف جنيه، وهو رقم لم يسبقني إليه فيما أعلم زميل في مصر، ولم تكن ثمة مبالغة في التقدير، ونص العقد على كيفية سداد الأتعاب على دفعات في مواعيد عينها العقد. ومن أجل ذلك عدت من باريس، وأنا مطمئن إلى أن الله ـ تبارك وتعالى ـ هو الذي دبّر بفضله وكرمه هذا السلاح، وسأبين فيما بعد كيف أنفقت وكيف أدرت رحى المعركة.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وحينما ظهر العدد الأول من جريدة قناة السويس في صيف سنة 1951م أبرقت لي شركة "ناتينيول للإنشاء" بطلب سفري إلى باريس للاجتماع برئيس هذه

الشركة المسيو "إيرنست جوان" وقتئذ للأهمية القصوى. ودهشت إذ جاءتني الدعوة لهذا الاجتماع منً باريس، وليس من الشركة الهولندية في أمستردام، ولم أعرف الأسباب وأبرقت بأني مسافر إلى جنوا بالباخرة "إسبيريا" الإيطالية، ومنها استقل القطار إلى باريس. وهذه هي الرحلة التي ذكرت فيما تقدم أني قمت بها بعد مقابلتي للمرحوم علي ماهر رئيس الحكومة في وزارته قبل الثورة، وهي المقابلة التي طلب مني فيها إعداد الوثائق الخاصة بإنشاء وكالة وزارة ملحقة بمجلس الوزراء لشئون قناة السويس، ومجلس أعلى لقناة السويس، والتي طلب مني أن أبعث بها إليه داخل مظروف سري، في الحقيبة الدبلوماسية لأية سفارة مصرية في أوروبا. وهذه هي المرة التي سبق أن قلت فيها إني جلست صباحًا في صالون الباخرة لصياغة الوثائق، فسمعت إذاعة القاهرة، وقد أعلنت نبأ استقالة علي ماهر، وتكليف المرحوم الأستاذ أحمد نجيب الهلالي بتشكيل الوزارة، ولذلك طويت أوراقي، ولم أكتب شيئًا.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وفور وصولي باريس توجهت إلى مكتب شركة "باتينيول" للإنشاء في باريس، واجتمعت فور وصولي برئيس الشركة المسيو "جوان" الذي توفي منذ بضعة أعوام، ولكن حضر مقابلتنا المحامي "جاك لافيت" سكرتير عام الشركة وقتئذٍ، ولا يزال حيًّا يرزق، ويذكر ما جرى في هذه المقابلة الهامة.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: لم يحدثني "جوان" في القضية التي وكلني فيها هو وشركائه الهولنديين لم يقل كلمة واحدة في موضوع قناطر أدفينا، وإنما احمرت أذناه حينما بادرني بقوله: "أنا رجل فرنسي أحب وطني فرنسا، وأخلص له، ولي بوزارة الخارجية الفرنسية صداقة لا تستطيع شركتي وهي تشتغل في جميع القارات

خارج فرنسا أن تستغني عنها أو أهون منها. أقول لك هذا لأنك أوقعتني في حرج شديد مع وزارة الخارجية الفرنسية، ويجب أن نبحث معًا كيف تخرجني من هذا المأزق". وصمت الرجل وقدم بيد رجل طاعن في السن، تجاوز وقتئذ من عمره ثمانين عامًا، قدم لي ملفًا قال إنه تلقاه من وزارة خارجية فرنسا.. وتصفحت الملف فوجدت كتابًا من كتب شركة قناة السويس موقعا من رئيس الشركة "شارل رو" وموجهًا إلى وزير خارجية فرنسا. وفي هذا الكتاب قال "شارل رو" إن شركة باتينيول الفرنسية، قد اختارت محاميًا عنها في مصر، هو أعدى أعداء مصالح فرنسا في مصر، والخصم الألد لشركة قناة السويس الذي يحاول تحطيم الشركة والقضاء عليها، وذكر "شارل رو" في كتابه أن الذي يحزنه هو أني أغذي المعركة ضد شركة قناة السويس بأموال فرنسية تدفع لي في شكل أتعاب، وإنها أتعاب سخية بلغت خمسمائة جنيه مصري في كل شهر عدا بنود أخرى. وأيد زعمه واتهامه للشركة الفرنسية التي تقدم ضدها بالشكوى لحكومة فرنسا بنسخة من العدد الأول من جريدة قناة السويس باللغة العربية، ومعها ترجمة باللغة الفرنسية لكل ما جاء في ذلك العدد من جريدة قناة السويس. وصاح الرجل الطيب "إيرنست جوان": لماذا فعلت هذا؟ أنقذني من الورطة التي أنا فيها..

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وأجبته على الفور: "إن المسألة أبسط مما تتصور، ولها حل واحد لا يقبل بديلاً، وسترضى به وزارة خارجية فرنسا، وسترضى شركة قناة السويس"، وقال جوان، وقد خفت حدته العصبية، وانقشعت كآبته بعض الشيء: "أرضى أيها الصديق العزيز، ما هو الحل الذي تراه؟" قلت له: "اذهب غدًا صباحا إلى مكتب وزير خارجية بلدك وقل له إني لم أعد محاميًا عن شركتك، وإني متحلل من التوكيل الذي صدر منك لشخصي، واعتبر العقد الموقع بيننا والخاص بقضية قناطر أدفينا

لاغيًا، ولا يعتدّ به اعتباراً من الآن، وسأوقع لـك ورقـة بهـذا المعنـى أمام موثق فرنسي إن شئت" . وتلعـثم الرجـل وقـال: "لا . . لا . . إنهم لم يطلبوا مني هذا . . مستحيل . . مستحيل . أنا ما دعوتك قـطّ لتفعل هذا . . نريد أن نتفاهم بطريقة أخرى دبلوماسـية" . . فقلـت: "وما هي هذه الطريقة أيها الصديق؟" وتلعثم واضطرب وهو يقول: "الرئيس شارل رو صديق قديم لي، ونحن نتـزاور كـثيراً. سـأدعوك إلى عشاء معه بالفيلا التي أقطنهـا بحـي ـ نـويبي ـ بببـاريس، وفي هـذا العـشاء سأسـوي مـا بينكمـا مـن خلافـات، وسـتكونان أصـدقاء متحابين. وأنـت تعـرف طبعًـا أن شـركة الـسويس غنيـة جـدًّا، وفي مقدوري أن أحصل لك من الشركة على هدية ضخمة مكافـأة مجزيـة جداً ستتسلمها من يدي أنـا، وهـم يطلبـون منـك شـيئًا واحـداً هـو الـسكوت لا أكثـر، ولا داعـي إطلاقًـا لهـذه الجريـدة، ولا هـذه الموضوعات التي تسبب مشكلات. أليس هذا هو الحـل الأمثـل؟ مـا رأيك؟ ننهي المشكلة وتستفيد أنت فائدة طيبة، وأنا الصامن" .

يقول الدكتور مصطفى الحفنـاوي: وفي هـدوء وثبـات أعـصاب التفتّ إلى العجوز الأبلة وقلت: "كنت أظنك رجلاً ذكيًّا فقدمت لـي دليلاً على خطأ ظني فيك. أريد أن أسألك هذا السؤال: كيـف تـضع مصير شركتك في قضية قناطر أدفينا، وهي سيف على رقبـة الـشركة يهددها بالإفلاس إذا حكم في القضية ضدكم؟ كيف وضـعت مـصير شركتك في يد رجل يعتقد أنه يقبل خيانة وطنه ببساطة ولقـاء مكافـأة أو رشوة. . سمها ما تريد؟ ألا ترى أن خائن وطنه يخون تبعًـا لـذلك موكله، ومن يعامله؟ وكيف أكون أمينًا على مصلحتك وأنـا أسـاوم وأقبل المساومة في حقوق بلادي؟ إنني قررت قطع علاقتي بك وإنهاء أي تعامل بيني وبين شركتك" . ولم أستطع مغالبة الغيظ الذي تفجر في نفسي، ففقدت السيطرة على أعصابي، وانسحبت مـن الاجتمـاع بغير استئذان وقلت: "إنكم جميعا أنت ووزير الخارجية وشـركة قنـاة

السويس أغبياء" وتوجهت إلى أحد الفنادق وحجزت مكانًا لي بأول قطار يغادر باريس إلى أمستردام في صباح اليوم التالي، وأبرقت بموعد وصولي إلى صديقي الهولندي المسيو "دراب" ولسوء الحظ أني وصلت في وقت مبكر في مطلع النهار، وفي صباح اليوم الأحد، ومع ذلك قابلني دراب وصديقه ومعاونه "بورز" بمحطة السكة الحديد ورافقاني إلى مكتب الشركة بشارع أمستل بأمستردام، وقد فتح أبوابه خصيصًا وصدر الأمر لحارس المبنى بإعداد إفطار لثلاثتنا، وبعد الإفطار سألني "دراب": ما هذه المفاجأة، ومتى وصلت إلى أوروبا، وماذا وراءك؟ وشرحت له ما جرى في باريس، وأبلغته أني تنازلت عن توكيلي عن شركة باتينيول الفرنسية، ولا حيلة لي بالنسبة للشركة الهولندية فإن التنازل ينسحب عليها إذ إن القضية واحدة. ومصلحة الشركتين واحدة، وطلبت إيفاد مندوب إلى القاهرة ليتسلم مني ملفات القضية وأوراقها. وبادر صديقي الهولندي بالاتصال بشريكه الفرنسي تليفونيًا محتجًا على تصرفه أشد الاحتجاج، محملاً إياه وشركته المسئولية الكاملة عن مصير القضية، وانتهى الأمر باعتذار مكتوب بعث به لي رئيس الشركة الفرنسية، وتعهد بعدم التدخل مستقبلاً في شئوني الخاصة والعامة، وخصوصًا فيما بيني وبين شركة قناة السويس. ولكني في الوقت نفسه، طلبت ألا تتصل بي شركة باتينيول الفرنسية أثناء مباشرتي لقضية الشركتين في المطالبات المترتبة على قضية قناطر أدفينا، وأن يكون كل اتصال وتعامل بالنسبة لهذه القضية، وكذلك الوفاء والأتعاب والمعاملات المالية، عن طريق الشركة الهولندية وحدها، ومن أمستردام وليس من باريس.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وإني أنبه إلى أن هذه التفاصيل بكاملها موجودة بملف من ملفات شركة قناة السويس السرية التي وضعنا أيدينا عليها بعد تأميم الشركة في 26 يوليو سنة

1956م، وحينما استولت الدولة على مكاتب الشركة في القاهرة. وكنت ممن عهد إليهم بدراسة محفوظات الشركة وملفاتها السرية، فوجدت هذا الملف، ووجدت ضمن مفرداته أيضًا كتابًا من رئيس الشركة "شارل رو" إلى وزير خارجية فرنسا طلب فيه أن يتصل الوزير الفرنسي بزميله وزير خارجية هولندا لحمل الشركة الملكية الهولندية لأعمال الموانئ "شركة صديقي دراب" على قبول تنحيتي عن القضية باعتباري ـ على حد تعبير "شارل رو" ـ العدو اللدود في مصر للمصالح الغربية في قناة السويس، وقال رئيس قناة السويس في كتابه: إن المساعي التي بذلت عن طريق شركة باتينيول الفرنسية قد فشلت لسبب واحد هو تمسك الهولنديين بشخصي، ورفض الضغط الدبلوماسي، ولكن إذا تآزرت حكومة هولندا مع فرنسا، ووقفا صفًا واحدًا فإنه يمكن حرماني من هذا المورد الضخم، وبذلك تشل الحركة التي كنت أقوم بها في مصر ضد شركة قناة السويس.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وأدع هذه الملفات الرسمية، وأعود بذاكرتي إلى تلك الحقبة، وما جرى فيها، فأجد صموداً رائعًا من رئيس الشركة الهولندية "دراب"، ثم أجد في ملفاتي الخاصة كتابًا تلقيته من صديقي الهولندي في سنة 1953م أخبرني فيه أن هجومًا ضده جربه بعض المساهمين في شركته أثناء اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين، وقيل فيه إن الشركة خسرت ما يزيد على نصف المليون من الجنيهات في مصر نصيبها في خسارة عملية قناطر أدفينا، وأن رئيس الشركة يمني المساهمين بكسب القضية المرفوعة أمام مجلس الدولة في مصر، ولكنه مخدوع وواقع تحت سلطان محام مصري هو شخصي، ويستعمل الأتعاب الكبيرة التي يحصل عليها من الشركة في ضرب المصالح الغربية في قناة السويس، ومحاربة شركة قناة السويس، وانتهت المناقشة الحادة التي جرت في اجتماع الجمعية العمومية لمساهمي الشركة الملكية الهولندية بحمل رئيسها "دراب"

على تقديم استقالته بعد أن قضى في خدمة الشركة خمسة وأربعين عامًا متصلة، وكتب لي بعد قبول استقالته يوصيني بالمضي في حمل الأمانة والدفاع عن شركته في القضية الكبيرة التي ارتبط مصير الشركة بالحكم فيها، ولكني عرفت كيف أناضل من أجل صديقي، واتخذت موقفًا حمل شركته على التوسل إليه كي يسحب استقالته، ويعود إلى مباشرة مهام منصبه. وكتب الله لنا التوفيق في القضية التي أصدر فيها مجلس الدولة المصري في آخر سنة 1956م حكما كان صحيفة فخار للقضاء في مصر، فتحققت المعجزة، واستطعنا إنقاذ الشركة الهولندية وزميلتها الفرنسية من الإفلاس، وباءت محاولات شركة قناة السويس ورئيسها بخيبة أمل لم تكن متوقعه، ولذلك فإنه حينما صدر قرار رئيس الجمهورية في مصر بتأميم شركة قناة السويس، وحدث التآمر الاستعماري الذي انتهى بالعدوان الثلاثي المسلح على مصر، استطاع صديقنا "دراب" أن يحول مكتبه بشركته في أمستردام على مكتب دعاية صحفية واسعة لصالح مصر، وكان يعقد المؤتمرات الصحفية وينشر التصريحات والبيانات التي فند فيها الادعاءات الغربية، وكان وكأنه مصري، وكأن مكتبه سفارة لمصر في أمستردام. ويوم أن سحب الاستعمار المرشدين والموظفين الأجانب من مصر للتخريب، حضر إلى القاهرة ليقول للمسئولين إنه يضع جميع إمكانيات شركته في خدمة هيئة قناة السويس، وكان له دور كبير في تجنيد مرشدين، وإرسالهم بالطائرات إلى القاهرة، وجرى ذلك كله في صمت وكتمان شديد، وفاءً من الرجل الهولندي الكبير لصديقه كاتب هذه السطور، ولكي يكيل الصاع صاعين لشركة قناة السويس.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: ويهمني أن أقرر هنا أني في رسالة الدكتوراه التي قبلتها جامعة باريس في 5 من يونيو سنة 1951م، وفي بياناتي وكتاباتي حتى آخر سنة 1952م، كنت أدعو

لتصفية الشركة تصفية تدريجية، واعتبار الفترة المتبقية لانتهاء الامتياز في 17 نوفمبر سنة 1968م مرحلة انتقال، نعدّ فيها الجهاز الفني والإداري من المصريين الذين يتسلمون المرفق، ويستغلونه لصالح مصر فور انتهاء الامتياز.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: ولكن الشركة قد جنحت إلى التحدي والحرب المسعورة التي أشعلت نيرانها ضد شخصي مستعملة عملاءها ومأجوريها، وما ذكرته في الصفحات المتقدمة هو قليل من كثير، هذه الشركة كشفت عن وجهها الحقيقي، وقدمت الأدلة والبراهين على إصرارها على الاستمرار بصورة أو بأخرى حتى بعد 17 نوفمبر سنة 1968م، ووقعت في أيدينا بيانات قطعت بأن هناك مؤامرات واسعة تدبر لمد أجل الامتياز أو تدويل قناة السويس قبل حلول يوم 17 نوفمبر سنة 1968م، وكان هناك أطراف في هذه المؤامرة في مقدمتهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ووزير خارجية أميركا "جون فوستر دالاس" وقتئذ، وشركات البترول الأمريكية التي تعمل في الشرق الأوسط، وعميلً كان محاميًا في مصر ونزح إلى أمريكا واسمه "سابا حبشي"، ويوم أن تكشف لي هذا مصادفة أعلنت في مقال افتتاحي نشرته في صحيفة قناة السويس الدعوة للحل الجذري الذي لم يعد له بديل عندي، وهو تأميم قناة السويس، والخلاص منها بجرة قلم، ورحت في جميع محاضراتي ومقالاتي، وكل ما صدر عني، أنادى بالتأميم وأدعو له ليلاً ونهاراً، وادّعى البعض أن هذه الدعوة ضرب من الجنون، ولكن الله سبحانه هيأ الأسباب، وحدثت ثورة23 يوليو سنة 1956م، وظهر على مسرح الحياة العامة، وحكم مصر المرحوم جمال عبد الناصر، الذي توفرت له الجرأة والشجاعة بالقدر الذي لم يتوافر لحاكم سبقه، فضرب ضربته، وجعل العمل الذي وصفوه بأنه جنون

هو بعينه الحقيقة الواقعة، التي ركـع أمامهـا الاسـتعمار، وسـلم بهـا العالم كله، والخير فيما اختاره الله الكبير المتعال.

obeikandl.com